



الإنترنت في المجتمع العربي في إسرائيل صورة عن الوضع القائم وتوصيات



creative commons: ياش مهطا (Yash Mehta)

بحث وتقرير: د. أسماء نادر غنאים (كانون ثاني 2018)

مرافقة وتحرير: نوعم ألون

مراجعة: يورام هكوهن، ميتال جرايبر شفارتس، أورنا هايلىنجر

مقدمة

أعد هذا البحث بمبادرة جمعية اتحاد الإنترنت الإسرائيلي ورعايتها، كجزء من نشاط الاتحاد في الحفاظ على حرية الإنترنت. وفقاً لمفاهيم الاتحاد، فإن حرية الشبكة لا تعتمد فقط على إمكانية التقنية للتصفح بحرية وأمان، وإنما أيضاً على القدرة العملية للأفراد والمجتمعات لتحقيق الإمكانيات الكامنة في هذا المجال.

يبين البحث أن إتاحة الانترنت محدودة لدى المجتمعات ذات وضع اجتماعي-اقتصادي منخفض، وكذلك الأمر بالنسبة لاستنفادها للإمكانيات الكامنة في الإنترنت. على الرغم من وجود فجوات واسعة ومعروفة في إتاحة الإنترنت واستنفاد إمكانياتها في المجتمع العربي في إسرائيل، إلا أن هناك نقصاً في الأبحاث، المعرفة والسياسة القائمة على بيانات ومعطيات في هذا المجال.

يهدف هذا التقرير الى تركيز المعلومات المعروفة في مجال الإنترنت في المجتمع العربي ليكون بمثابة حجر أساس لمزيد من الأبحاث والدراسات المستقبلية، وكذلك تقديم اقتراحات لخطوات عملية - على أساس المعرفة والخبرة المتراكمة - التي من شأنها تقليص الفجوة الرقمية بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي.

أعدت التقرير د. أسماء نادر غنايم، الخبيرة في مجال الرقمنة والإنترنت في المجتمع العربي في إسرائيل، والتي تستند خبرتها على أطروحة الدكتوراه وأبحاث أخرى في هذا المجال، وخبرتها كمبادرة ومؤسسة لمركز إنديجيتال الذي يقدم الاستشارات، البحوث والمشاريع الرائدة حول هذه القضايا في المجتمع العربي في إسرائيل.

ملخص وتوصيات

الفجوة الرقمية عبارة عن مفهوم يشير الى جوانب متعددة من حيث الفجوات في: (1) توفر وجودة الأجهزة الرقمية والاتصال بالإنترنت، (2) الوعي بالإمكانيات، الفرص والمخاطر الكامنة في استخدام الإنترنت، (3) والمهارات التي تمكن الشخص من استخدام أمثل للإنترنت. وعادة ما تكون مصادر الفجوة الرقمية هي شح الاستثمار في البنى التحتية من قبل الدولة، السلطات المحلية وقطاع الأعمال، نقص الموارد الاقتصادية، تدني مستويات الثقافة والتعليم، نقص في المهارات والأدوات، محدودية فرص العمل، أو مفاهيم إجتماعية محافظة. تتمثل طرق قياس الفجوة الرقمية في قياس مدى توافر وإمكانية استخدام الانترنت، مهارات الاستخدام، خصائص الاستخدام والوعي لإمكانيات الإنترنت.

يشير هذا البحث، والذي فحص إمكانية الاتصال بالإنترنت واستخدام التكنولوجيا في المجتمع العربي في إسرائيل، إلى تقلص الفجوة بين المجتمع اليهودي والعربي في استخدام الإنترنت عبر الهواتف النقالة، إلا أنه يشير إلى وجود فجوات واسعة في الاتصال الفعلي من خلال أجهزة الحاسوب والبنى التحتية الداعمة، إضافة الى فجوة بالمهارات والمعرفة الحديثة. يشير التقرير بشكل واضح إلى وجود فجوات واسعة بين المجتمع العربي في إسرائيل والمجتمع اليهودي، حتى بفئة الشباب، من حيث استنفاد الإمكانيات الكامنة للإنترنت وخصائص استخدامها، لا سيما في الخصائص الوظيفية التي تتيحها شبكة الإنترنت.

هذه الفجوة تمنع فئات من المجتمع العربي من المزايا التي يتيحها الإنترنت للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وفي الواقع تحافظ هذه الفجوات الرقمية، على الفجوات الاجتماعية والاقتصادية مع المجتمع اليهودي، بل وتؤدي الى توسعها. على الرغم من أن الفجوة الرقمية بين المجتمعات تنضم مكملة إلى الفجوات الاجتماعية والاقتصادية القائمة وتقوم عليها، إلا أن الاستثمار في إمكانية الاتصال في الإنترنت واستخدامها الوظيفي قد يكون بمثابة دفعة قوية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي السريع للمجتمع العربي في إسرائيل، ويساهم في تضيق الفجوات في جميع المجالات، وتكون نسبة التكلفة- الفائدة مرتفعة وعودة الاستثمار إلى الاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام، وللمجتمع العربي بشكل خاص، سريعة نسبياً. سد الفجوات الرقمية، الاجتماعية والإقتصادية هي التزام بقيمة العدل والمساواة الاجتماعية وهي فائدة اجتماعية واقتصادية.

في داخل المجتمع العربي، يُظهر البحث وجود فجوات رقمية بين فئات مختلفة. فمعدل الاتصال بالإنترنت واستخدامه عند سكان الجنوب هو الأدنى مقارنة بالمناطق الأخرى، كذلك الأمر في الفئات المحافظة اجتماعياً، الأقل تعليماً، والأكثر جيلاً. كذلك فإن مستوى الامكانية المادية للحواسيب والإنترنت بين الشباب يشبه إلى حد كبير مستوى السكان اليهود، لكنه يتناقص بشكل كبير مع التقدم في السن. كما ان هناك اختلاف كبير بين معدل استخدام الإنترنت في أماكن العمل من قبل المجتمع العربي وبين استخدام الإنترنت في المباني السكنية والحياة الخاصة.

بالإضافة إلى ذلك، خلال جمع البيانات والمعلومات، برز شح في قواعد البيانات، الإحصاءات والأبحاث عن الإنترنت في المجتمع العربي. كما يُضم هذا النقص إلى الفجوة القائمة بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي في إسرائيل، مما يجعل من الصعب وضع سياسات واتخاذ قرارات قائمة على البيانات والمعلومات، وقياس ومتابعة الاتجاهات على مدار الزمن. لذلك، تستند بعض الإستنتاجات في هذا التقرير إلى معرفة وخبرة مؤلفة التقرير، كخبرة في المجال لأكثر من عقد من الزمان وكاتبة بحث الدكتوراة في هذا المجال بعام 2010، ولكن دخول الهواتف الذكية ما بعد ذلك بصورة موسعة الى المجتمع العربي غيرت وجه الإتصال واستخدام الإنترنت.

تم إعداد هذا التقرير بمبادرة اتحاد الإنترنت الإسرائيلي ورعايته، بهدف فحص وتوضيح وضع الاتصال بالإنترنت في المجتمع العربي في إسرائيل. بهذا التقرير نضيف لبنة أساسية ومركزية تعتمد المنهجية العلمية والخبرة في الحقل، وهي الأولى في هذا المجال في عصر الهواتف الذكية في المجتمع العربي في إسرائيل. كما ونبني بهذا البحث مرجعًا لبحوث منهجية مستقبلية في المجال ومرجعية لأصحاب القرارات والقائمين على سياسات وسيرورات الحد من الفجوات على أشكالها. فيما يلي التوصيات المركزية:

1. إنشاء مقر قومي لتركيز معالجة موضوع الرقمنة في المجتمع العربي. لأجل سيرورة كاملة ومتناسقة، هنالك حاجة لاتباع نهج شامل ومتعدد الأبعاد يربط بين الوزارات الحكومية المختلفة، هيئات تنفيذية قومية، السلطات المحلية، أنظمة التعليم (الرسمية وغير الرسمية) والجمعيات والشركات التجارية. يوصي اتحاد الإنترنت الإسرائيلي بتخصيص مجال مستقل داخل المقر الرقمي الإسرائيلي (الذي يعمل في إطار وزارة المساواة الاجتماعية)، تكون تحت مسؤوليته وصلاحياته وضع وتنفيذ خطة قومية متعددة السنوات لسد الفجوة الرقمية بحلول عام 2025. يجب أن تتضمن هذه الخطة ثلاثة مكونات أساسية:

أ. تحسين البنى التحتية – هنالك حاجة لقوانين تلزم تحسين الإنترنت والبنى التحتية الخلوية في البلدات العربية ووضعها بما يتماشى مع البنى التحتية في البلدات الإسرائيلية عامة.

ب. تعديل المواقع العامة وملاءمتها للمجتمع العربي -

(1) هنالك حاجة لإتاحة كاملة وأصلية (وليس مجرد ترجمة لغوية)، لجميع المواقع والخدمات الرقمية في المكاتب الحكومية والسلطات المحلية باللغة العربية.

(2) هنالك حاجة لتطوير نموذج دفع للخدمات من خلال الإنترنت بما يتلاءم مع خصائص المجتمع العربي في إسرائيل بطريقة تلزم جميع الوزارات الحكومية والسلطات المحلية تبني هذا النموذج.

ج. تحسين التعليم الرقمي -

1) من الضروري إنشاء برامج حكومية مخصصة، وتمويل هيئات من شأنها تطوير مجال التنور الرقمي في المجتمع العربي.

2) إنشاء برامج حكومية مخصصة وتمويل هيئات مهنية لتعزيز مجال الأمن واللاعنف في الشبكة داخل المجتمع العربي و/ أو توسيع أنشطة الهيئات القائمة حاليًا والعاملة في المجتمع اليهودي لتشمل المجتمع العربي.

بغض النظر عن إنشاء مقر قومي خاص، هناك حاجة إلى عدد من الخطوات لتقليص الفجوات. فيما يلي تتمة لتوصيات اتحاد الإنترنت الإسرائيلي، القائمة بشكل مستقل و/أو بالدمج مع المقر القومي الموصى به:

2. من الضروري مقارنة البنى التحتية للإنترنت والخلوي في البلدان العربية مع الوضع

القائم في المناطق اليهودية والمختلطة. بدون بنية تحتية متطورة ومستقرة على نطاق واسع، لا يمكن تعزيز الرقمنة وغرس الثقة في السيورة. يوصي اتحاد الإنترنت الإسرائيلي وزارة الاتصالات بأن تطالب وتلتزم بما يلي:

أ. تطوير وتثبيت بنية تحتية متقدمة للإنترنت على يد مزودي خدمات البنى التحتية للاتصالات (بזק/ HOT /מיזם הסיבים האופטיים Unlimited) في جميع البلدان العربية على أسس التطوير العامة.

ب. تأسيس ودعم خطوط اتصال عالية السرعة للإنترنت في البلدان العربية عامة من قبل مزودي خدمة الإنترنت ISP (נטוויז'ן/سلقوم, 012 /פרטנר, בזק בינלאומי, אקספון)، و\ أو دعم تأسيس وتنمية مزودي خدمة إنترنت مخصين لخدمة المجتمع العربي.

ج. انشاء ودعم البنى التحتية لهوائيات الخلوي من قبل مزودي الخلوية (سلقوم, פרטנר, פלאפון, הוט מובייל, גולן טלקום) لجميع البلدان العربية وفقًا للمعايير في البلدان اليهودية والمختلطة.

يوصي اتحاد الإنترنت الإسرائيلي وزارة الاتصالات بأن تضمن وجود المتطلبات المذكورة أعلاه في شروط المناقصات لجميع المزودين (وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإضافتها)، وأن ترصد الوزارة رقابة لتنفيذ هذه الشروط وإطلاع المواطنين مرة كل ستة أشهر حول التقدم في السيورة.

3. رقمنة الخدمات الحكومية وخدمات السلطات المحلية العربية. كمرحلة أولى هناك

ضرورة لجعل الحيز الافتراضي متاح وملائم للمجتمع العربي؛ في المرحلة الثانية، نقل مركز ثقل خدمات السلطات المحلية العربية للمواطنين من الحيز المادي الى الحيز الافتراضي الرقمي، بحيث تضمن وجود الأغلبية المطلقة من الخدمات والمعلومات في العالم الرقمي، الأمر الذي يمكنه أن يشجع ويسرع إمكانية استخدام الشبكة في المجتمع العربي. اتحاد الإنترنت الإسرائيلي يوصي بما يلي:

- أ. أن تقوم حكومة إسرائيل، من خلال المقر الرقمي الإسرائيلي، بوضع خطة متعددة السنوات لإتاحة كاملة للخدمات والمكاتب الحكومية على الإنترنت للمجتمع العربي حتى عام 2025.
- ب. أن تلزم وزارة الداخلية جميع السلطات المحلية العربية بتطوير وصيانة المعلومات والخدمات الرقمية للمواطنين، والتخطيط للتحويل التدريجي لهذه الخدمات تجاه المواطنين من خدمات وجاهية ومادية الى رقمية حتى عام 2025. ويتم ذلك من خلال دمج نظام مرافقة ودعم موازي أيضا لتقديم الخدمات بالطريقة التقليدية في سيرورة التدرج.
4. تطوير التنور الرقمي. اتحاد الإنترنت توصي وزارة التربية والتعليم بأن:
- أ. يضمن وجود ويمول بصورة خاصة مجال الأمن الشخصي واللاعنف في الشبكة في التعليم الرسمي والمكمل.
- ب. تخصص ميزانية لتشجيع الجمعيات، المنظمات والشركات العامة التي تروج للتنور الرقمي في المجتمع العربي.
5. تشجيع روح المبادرة الرقمية العربية. تشجيع مبادرات تكنولوجية رقمية داخل المجتمع العربي، ودمج عدد كبير لذوي قدرات في مجالات المحتويات الرقمية في قطاع الهأيتك والمبادرة الإسرائيلية، ليكونوا بمثابة نماذج لبقية المجتمع العربي. هذا الأمر ممكن تنفيذه من خلال ملاءمة شروط التمويل والدعم مع الوضع القائم من شح الموارد في المجتمع العربي. توصي جمعية الإنترنت الإسرائيلية مكتب العالم الرئيسي:
- أ. تطوير وتمويل مسارًا خاصًا لتشجيع المبادرة والأعمال الناشئة في المجتمع العربي، مساعدة عامة لرواد هذه المبادرات من المجتمع العربي في توفير ظروف مخصصة وكتابة مقترحات للتمويل والدعم للمكتب.
- ب. العمل على تشجيع إنشاء شبكة علاقات تجارية واجتماعية (Networking) بين رواد أعمال ومؤسسات في مجالات الرقمنة من المجتمع العربي وأخرى من المجتمع اليهودي.
6. بالإضافة إلى ذلك، يوصي اتحاد الإنترنت الإسرائيلي وزارة الاقتصاد ب:
- أ. تخصيص ميزانية لتشجيع الشركات والمصانع على توظيف اشخاص من مجال المحتوى الرقمي من المجتمع العربي.
- ب. تطوير برامج خاصة لتعزيز ودعم دمج الإنترنت في المبادرات والشركات في المجتمع العربي، من خلال مراكز معوف (מפוע) ومراكز ريان (ריאן). وفي هذا السياق، من المهم التأكيد على ضرورة تكيف شروط الدعم والميزانية مع المبادر العربي بما يتناسب للوضع الحالي من حيث البيئة الجغرافية والحالة الاقتصادية.
- ج. تطوير مراكز متخصصة في مجال المبادرات الرقمية في المجتمع العربي، مع دعم تقني وإمكانية إعادة التدريب المهني.
7. متابعة، بحث وتقييم. إن القدرة على رصد وقياس مدى تقدم إتاحة الإنترنت في المجتمع العربي في إسرائيل -من حيث البنى التحتية والمجال المادي، المعرفي والوعي، والإستخدام

– تعتبر أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف، وكذلك يفتح إمكانية التعلم لتعزيز المستبدين الآخرين من مجالات التطور، وتطوير قواعد بيانات ومعرفة ملائمة. اتحاد الإنترنت الإسرائيلي يوصي بما يلي:

أ. أن تقوم دائرة الإحصاء المركزية، بمساعدة اتحاد الإنترنت الإسرائيلي، بتطوير مؤشرات وإجراء دراسات استقصائية لمتابعة الرقمنة والتطور التكنولوجي في المجتمع العربي (البنية التحتية وإتاحة الانترنت والاستخدام) ونشرها من فترة لآخرى.

ب. أن تخصص وزارة التربية ميزانية لتشجيع البحث في مجال الرقمنة التكنولوجي في المجتمع العربي.

ج. أن تعقد لجنة العلوم والتكنولوجيا في الكنيست مناقشات دورية وتلقى آخر المستجدات حول هذا الموضوع.